تأثير عناصر القوة والضعف الجيوبولتيكية للعراق في استقرار منطقة الشرق الاوسط

Elements of geopolitical strength
And weakness of Iraq in the stability of the Middle East

م.م. علي وليد مهدي

جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية

ali.w.mahdi@tu.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٥/١٥ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٨/٢١

الملخص:

يمتلك العراق من الناحية الجيوبولتيكية، موقعا متميزا في منطقة الشرق الاوسط فهو يمثل نقطة الالتقاء والتواصل ما بين دول الشرق والغرب، فضلاً عن يمتلكه العراق من مزايا جيوبولتيكية تساعده في إطار الصراع او التنافس بين جيرانه، وبدلا من ان يكون هذا الصراع والتنافس وبالاً عليه، بإمكانه الاستفادة منه فيما إذا نجح العراق بتوظيف مزاياه الجيوبولتيكية واستثمار ذلك سياسيا، والمصلحة اساس العلاقات بين الدول.

كما ان إظهار مكامن الخلل ونقاط ضعف صانع القرار السياسي العراقي بعدم توظيفه لهذه المزايا بصورة صحيحة، تسهل من عملية وضع الحلول الناجعة للمشكلات التي يعاني منها العراق ولو تم توظيف هذه المزايا بطرق علمية لتحول العراق من ساحة للصراع الاقليمي الى ساحة للسلام بين الدول على المستوى الاقليمي والدولي. ان التوظيف الصحيح لكل المزايا الجيوبولتيكية للعراق، تمكنه للانتقال من بيئة صراع بين الاطراف الخارجية، الى بيئة سلام دائم ومستقر.

الكلمات المفتاحية: الجيوبولتيك، العراق، الشرق الأوسط.

Abstract:

From a geopolitical point of view, Iraq possesses a distinguished position in the Middle East, as it represents a point of convergence and communication between the countries of the East and the West. In addition, Iraq possesses geopolitical advantages that help it in the context of conflict or competition between its neighbors. Benefit from it if Iraq succeeds in employing its geopolitical advantages and investing that politically, and interest is the basis of relations between countries. Also, showing the flaws and weaknesses of the Iraqi political decision-maker by not properly utilizing these advantages, facilitates the process of developing effective solutions to the problems that Iraq suffers from. And international. The correct use of all the geopolitical advantages of Iraq, enables it to move from an environment of conflict between external parties, to an environment of permanent and stable peace.

Keywords: Geopolitics, Iraq, Middle East

المقدمة:

يمكن القول ان من قدر العراق الجيوبولتيكي ان يكون في محيط اقليمي يضم ثلاث من اقوى القوى الاقليمية (تركيا ايران السعودية)، والتي تمثل عامل ديناميكية لمؤشرات الاستقرار الداخلي في العراق، ومن أجل ترسيخ الاحاطة الاستراتيجية وتنضيج وتوظيف ابعاد القوة، لابد لنا من قراءة معادلة القوة الجيوبولتيكية للعراق، فلكل دولة في البيئة الاستراتيجية العالمية والاقليمية نقاط ضعف وقوة في نفس الوقت، وللأسف الشديد يعتقد بعض المحللين الاستراتيجيين والساسة ان العراق من الناحية الجيوبولتيكية يعاني من حالة ضعف حتمية فرضها التاريخ والوقع، لكن اذا ما تم تحليل الواقع الجيوبولتيكي للعراق من منهج استراتيجي يعتمد على التحديات والفرص (القوة والضعف)، يمكن ان نجد عكس ما يعتقد البعض حول المكانة الجيوبولتيكية المتواضعة.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في مكانة العراق بوصفه فاعل رئيس لتعزيز السلام واستقرار منطقة الشرق الاوسط. إذ ان ما يمتلكه العراق من موارد وامكانات تجعل منه لاعب مؤثر في رسم السياسات الاستراتيجية للمنطقة.

هدف البحث: يهدف البحث الى ابراز اهم عناصر القوة والضعف الجيوبولتيكية للعراق، وتوجيه صانع القرار العراقي الى مكامن الخلل والضعف في جيوبولتيكيا العراق والعمل على تعزيز مكامن القوة، من اجل اخذ العراق لدوره الريادي في استقرار منطقة الشرق الاوسط بشكل عام واستقرار العراق على وجه الخصوص.

مشكلة البحث: على الرغم من تراجع العراق ووصف دوره بالهامشي والغير فاعل في قضايا الشرق الاوسط بعد عام ٢٠٠٣، الا ان ما يمتلكه العراق من مزايا جيوبولتيكية تمكنه من ان يؤدي دوراً فاعلاً في تعزيز واستقرار منطقة الشرق الاوسط.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها، ان تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط ودور العراق في ذلك يعتمد بشكل مباشر على مدى قدرة صانع القرار العراقي من توظيف مزايا العراق الجيوبولتيكية على اسس علمية ومنطقية دون الولوج في سياسة المحاور التي تجعل من العراق تابعاً لطرف على حساب طرف اخر.

الإطار المنهجي للبحث: نظراً لأهمية الموضوع وتشعبه أصبح لزاماً على الباحث بالاستعانة بأكثر من منهج من مناهج البحث العلمي للوصول الى اثبات فرضية الدراسة، ومن اهم هذه المناهج:

١. **المنهج التاريخي:** لمعرفة تطور الاحداث التاريخية للعراق في علاقاته مع دول الشرق الاوسط وأثرها على استقرار المنطقة.

٢. **المنهج التحليلي:** في دراسة مزايا العراق وموقعه الجغرافي وفق النظريات الجيوبولتيكية والجيوستراتيجية، وبيان اهم نقاط القوة والضعف في الجيوبولتيك العراقي.

٣. **المنهج الوصفي:** لوصف طبيعة العلاقات الدولية والاقليمية وما الت اليه من توافقات واختلافات في مسألة تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط.

تقسيمات الدراسة: قسمت الدراسة على محورين تضمن الاول منهما: نقاط القوة الجيوبولتيكية للعراق، بينما تضمن المحور الثاني نقاط الضعف الجيوبولتيكي للعراق.

المحور الاول: نقاط القوة الجيوبولتيكية للعراق

اولا: جواره من دول الخليج العربي: يعد الموقع البحري للعراق المطل على الخليج العربي- وعلى الرغم من ضيق حدوده أو سواحله البحرية التي تقدر بـ(٥٨ كم) فقط- ذا اهمية استراتيجية، وهذه الاهمية نابعة بالدرجة الاساس من الاهمية الجيوستراتيجية للخليج العربي نفسه، إذ إن الموقع الجغرافي للخليج العربي وما يتمتع به من مركز استراتيجي مهم ودور اقتصادي مميز اضفى على طرق الملاحة فيه أهمية خاصة، فالسيطرة على هذه الطرق تعني السيطرة على حركة الاساطيل العسكرية والتجارية، ومن ثم السيطرة على الخليج العربي، فضلا عن ان تواجد الموانئ العراقية المطلة على الخليج العربي تعد مصدر قوة اقتصادية للعراق وذلك بفعل الحركة التجارية النشطة التي تمثلها هذه الموانئ عن طريق استيراد المواد والسلع وتصدير النفط والمواد الاولية اخرى عبرها [١]، فضلا عن ذلك فان العراق يشكل جسراً ارضياً يربط الخليج العربي بالبحر المتوسط عبر سوريا والى الاسواق الاوروبية عبر تركيا [٢].

وتتركز اهمية المنطقة استراتيجياً في الوقت الراهن في ما تمثله من ثقل طاقوي-اقتصادي على مستوى العالم، وثقل سياسي على المستوى الاقليمي. لوجود ٥٤% من الاحتياطي العالمي من النفط و٢٣% من الاحتياطي العالمي من الغاز في المنطقة [٣]، فضلاً عن مساعي الدول الكبرى والدول الاقليمية بتأمين طرق نقل النفط منها خاصة عبر مضيق هرمز الذي يعد شرياناً استراتيجياً مهماً، اضافة الى موقعها في خريطة الطاقة العالمية وثقلها الاقتصادي والمالي برز بانضمام السعودية الى مجموعة الاقتصاديات العشرين الكبرى في العالم بعد الازمة المالية عام ٢٠٠٨، فضلاً عن حجم العوائد النفطية التي تسمح لها في استخدامها كأدوات للتأثير السياسي [٤]. كل ذلك اضاف اهمية متزايدة للموقع الجيوبولتيكي للعراق.

ثانيا: أهميته في الاستراتيجية الأمريكية للمنطقة: يحظى العراق بأهمية استراتيجية في التفكير الاستراتيجي الامريكي، ويرجع ذلك الى الإطار الجغرافي والمجال الاقليمي الذي يقع فيه العراق، وما يتمتع به كذلك من موارد اقتصادية تعتبر حيوية للاقتصاد الامريكي، والخصوصية التي يحظى بها الوجود الامني-العسكري للأهداف الاستراتيجية الامريكية الشاملة [٥]. ولم يكن العراق بعيدا عن توجه الولايات المتحدة الامريكية لإعادة رسم خارطة الشرق الاوسط وترتيب الادوار وتوزيع القوة فيها؛ لذا فإن سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على العراق عام ٢٠٠٣ جاءت لتغيير الواقع الذي كان سائداً وانماط وسلوك الفاعلين الرئيسين في البيئة الاقليمية التي يقع العراق ضمن حدودها عبر تغيير معادلة القوة بإدخال واخراج أطراف فاعلة من مسار القوة والتأثير [٦]؛ لذلك أصبح للعراق بعد ٢٠٠٣ مركزا للاهتمام الاستراتيجي الامريكي.

فقد تغيرت البيئة الاستراتيجية بطريقة كبيرة خلال الحقبة التي اعقبت احتلال العراق، وبدأت بعض دول العالم ترى في ذلك تزايد أهمية العراق عبر الاعتمادية والقوة الراسخة التي توفرها الولايات المتحدة الامريكية، الامر الذي جعل أغلب دول العالم تأخذ في الحسبان هذه الاهمية واضعة في حساباتها لاسيما في ضوء المزايا وجود الموازن الخارجي "الولايات المتحدة الامريكية" [٧]. وبهذا فقد استطاعت الولايات المتحدة الامريكية باحتلالها للعراق أن تكون في قلب دائرة التغيير المفترضة في منطقة الشرق الاوسط ومنحتها المزايا الجيوبولتيكية للعراق حرية الحركة وفي كل الاتجاهات، وكانت الغاية تتمثل في الانفتاح الاستراتيجي على دول الجوار العراقي كحلقة اولى للتغيير وحائط الصد الخلفي لها في مرحلة لاحقة في إطار عملية واسعة للتفكيك واعادة التركيب للخارطة الجيوسياسية للمنطقة [٨].

فضلاً عن الاهمية الاقتصادية التي يشكلها العراق بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وعلى الرغم من تعدد وتنوع ثروات العراق الطبيعية، فإنه لا يُنكر بأن الثروة النفطية تشكل عماد ثروات العراق الاهم وهي المتغير الابرز في تشكيل الرؤية الامريكية، لاسيما الاقتصادية منها، ازاء العراق وتحديدها لمستوى الاهمية التي يحظى بها هذا البلد، حيث تبرز أهمية النفط في كونه من اهم السلع الاقتصادية المتفردة في تأثيراتها في حركة الاقتصاد العالمي، وبالتالي لم يعد النفط سلعة اقتصادية فحسب، بل سلعة استراتيجية ذات ابعاد اقتصادية وسياسية وعسكرية متداخلة [٩]. كما يكتسب العراق اهمية امنية استثنائية ومتميزة بسبب موقعه في منطقة حساسة، وهي منطقة الشرق الاوسط، بالنسبة للمصالح الامريكية العالمية ولما يتوافر عليه العراق من مكانة وأثر في تحقيق توازنات عسكرية أمنية اقليمية في هذه المنطقة غير المستقرة.

ويتمثل المكون العسكري للاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق في أن الوجود العسكري الأمريكي في العراق حقق أهدافاً مهمة من المنظور الأمريكي تتمثل في الاستفادة من الموقع الاستراتيجي الفريد للعراق لما يحتله كموقع مهم من الناحية الاستراتيجية في الشرق الأوسط فهو نقطة التقاء استراتيجية بين مناطق الخليج وشمال غرب آسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، كما أن الجوار الجغرافي للعراق والمتمثل بكل من إيران وسوريا يكتسب أهمية خاصة في الاستراتيجية الأمريكية في ضوء ما يحققه ذلك من تمكين الوجود الأمريكي في العراق من ممارسة تأثير مباشر في نظامي الحكم في الدولتين، وفي الوقت نفسه فإن الاستراتيجية الأمريكية تركز على ضرورة الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للعراق من أجل التغلب على نقطة ضعف أساسية كانت تعاني منها وهي أن العراق كان يمثل نقطة فراغ ضمن حزام القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في الخليج وآسيا الوسطى وجنوب آسيا [١٠]. الامر الذي دفع وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في السابع من نيسان/أبريل ٢٠٢٠ الدعوة إلى "حوار استراتيجي" بين الولايات المتحدة والعراق للبحث في مستقبل العلاقة بين البلدين. يرمي الحوار، الذي سيكون عبارة عن سلسلة من الاجتماعات بين كبار المسؤولين الأمريكيين والعراقيين، إلى وضع كافة جوانب العلاقة الأمريكية–العراقية على طاولة الحوار. وبغية فهم ما قد يسفر عنه الحوار الاستراتيجي، من الضروري إدراك ما هي مصالح كل من الولايات المتحدة والعراق–وكذلك إيران والأطراف الأخرى المهتمة– حيث يتطلع العراق والولايات المتحدة إلى إعادة هيكلة علاقتهما [١١]. كما يجب

على الطرفين أيضا الاستفادة من فرصة الحوار الجاد والنظر بدلًا من ذلك في كيفية قيام الولايات المتحدة والعراق برسم معالم علاقة استراتيجية مستدامة تخدم مصالحهما الاستراتيجية وتساعد على إحلال السلام والاستقرار في المنطقة [١٢]. أخيرًا، فأن للولايات المتحدة مصلحة استراتيجية في العراق من أجل مواجهة مساعي روسيا والصين الرامية إلى بسط نفوذهما الاقتصادي والسياسي في البلاد. فالحكومتان الروسية والصينية تبذلان أساسًا جهودًا حثيثة من أجل تعزيز نفوذهما في العراق على حساب الولايات المتحدة.

ثالثا: أهميته الاستراتيجية في ما يعرف بطريق الحرير: أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ، في السابع من ايلول ٢٠١٣، في خطابه الذي ألقاه في الأستانة عاصمة كازاخستان، عن اطلاق ما سماه "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير " وبعد شهر من ذلك الخطاب أعلن الرئيس شي، وفي زيارة الى اندونيسيا، عن مشروع مماثل أسماه "طريق الحرير البحري ". وترتكز المبادئ الحاكمة لتطبيق المبادرة على التنسيق السياسي بين الدول وتعزيز التواصل والحوار والتجارة دون عوائق لتهيئة الظروف اللازمة للتنمية الاقتصادية. وتتضمن المبادرة نحو ألف مشروع ستنفذ تدريجيًّا، تسعى إلى ربط دول آسيا وإفريقيا وأوروبا عبر شبكة مواصلات معقدة من الجسور والطرقات والسكك الحديدية والطائرات والبواخر، وكذلك بناء موانئ ومطارات وإنشاء مناطق تجارة حرة [١٣]. إلى جانب أنابيب النفط والغاز وخطوط الطاقة الكهربائية وشبكات الإنترنت والبنية التحتية. وقد لاقت المبادرة تجاوبًا ومشاركة نشطة من نحو سبعين دولة مطلة على هذا الخط بما فيها دول عربية وشرق أوسطية. ويغطي نطاق المبادرة نحو (٧٠) دولة في القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا [١٤]، ويبدو أن هذه المبادرة سوف تحدد ملامح جديدة لتوازنات القوى في النظام الدولي، وهي مبادرة يمكن اعتبارها مشروع القرن الاقتصادي في العالم [١٥].

سمي طريق الحرير بهذا الاسم نسبة لكميات الحرير الصيني الكبيرة التي كانت تنقل عبره. إذ كان الصينيون أول من تعلم صناعة الحرير، واستطاعوا المحافظة على سر هذه المهنة. فقد ظلت الصين المورد الوحيد للحرير حتى القرن السادس الميلادي، حين اكتشفت الدول الغربية كيفية صناعة المنسوجات الحريرية، وطريق الحرير عبارة عن لقب أطلق على مجموعة من الطرق البرية والبحرية المترابطة مع بعضها البعض والتي كانت تسلكها السفن والقوافل بين الصين وأوروبا لتجارة الحرير الصيني بشكل أساسي، وتجارة العطور، والبخور، والتوابل، يبلغ طوله حوالي ١٢ ألف كيلومتر، حيث يمتد من المراكز التجارية في شمال الصين وينقسم إلى فرعين؛ الفرع الشمالي يمر عبر شرق أوروبا والبحر الأسود، وشبه جزيرة القرم وصولاً إلى البندقية، والفرع الجنوبي يمر عبر سوريا وصولاً إلى كل من مصر وشمال أفريقيا، أو عبر العراق وتركيا إلى البحر الأبيض المتوسط [١٦].

يتكون طريق الحرير البري من ثلاثة خطوط رئيسية [١٧]:

- **الخط الأول:** يبدأ من شرق الصين ويمر عبر آسيا الوسطى وروسيا الاتحادية وصولاً إلى أوروبا.
- **الخط الثاني:** يبدأ من الصين ويمر في وسط وغرب آسيا ومنطقة الخليج وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط.
- **الخط الثّالث:** يبدأ من الصين ويمر في جنوب شرقي آسيا وآسيا الجنوبية وصولاً إلى المحيط الهندي.

ويهدف طريق الحرير الجديد إلى إحياء وتطوير طريق الحرير التاريخي من خلال مد أنابيب للغاز الطبيعي والنفط وتشييد شبكات من الطرق وسكك الحديد ومد خطوط للطاقة الكهربائية والإنترنت ويتكون طريق الحرير الجديد من طريق بري وآخر بحري فضلاً عن الطريق الرقمي وخطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي [١٨].

خارطة رقم (١): الخطوط البحرية والبرية لطريق الحرير الجديد

وللعراق اهميتهُ الاستراتيجية لمشروع "الحزام والطريق" و تكمن أهمية موقعه الجغرافي في قلب منطقة اتصال هذا المشروع والتقاء قارات العالم القديم، وهذه المكانة التي يتبوؤها العراق تضعه في أولويات الاهتمام الصيني، ثم ان العلاقة مع العراق تمثل رهاناً صينياً في الحرب التجارية مع أمريكا، فقد تقدمت شراكة العراق التجارية مع الصين إلى المرتبة الرابعة في المنطقة حيث تعد الصين أكبر الشركاء التجاريين للعراق فلقد وصل التبادل التجاري مع العراق سنة ٢٠١٩ إلى (٣٠) مليار دولار كما ان السوق العراقي مفتوح بلا تحفظ للمنتج الصيني وان هناك تسهيلات عراقية في عقود النفط، وقد سعت الصين إلى ضم العراق إلى مشروع الحزام والطريق.. حيث جرت محادثات بين وزارة المالية العراقية والسفير الصيني في أبريل ٢٠١٩ لتعزيز العلاقات الاقتصادية وتفعيل طريق الحرير [١٩].

كما ان من اهم عناصر القوة لجيوبولتيك العراق ولطريق الحرير الجديد يتمثل بمشروع ميناء الفاو الكبير الذي يعد المحطة الثانية والاهم بعد ميناء غوادر الباكستاني، للوصول الى مياه البحر الابيض المتوسط ومن ثم اوربا، إذ بدأت فكرة انشاء ميناء الفاو منذ فترة العهد الملكي الا انها لم تبرز فعلا الا في عام ١٩٨٥، وبسبب اوضاع الحرب ثم الحصار الاقتصادي تأجل الشروع بالتنفيذ [٢٠]. ثم بدأت الفكرة من جديد بعد عام ٢٠٠٣، وتم اتخاذ بعض الخطوات والاجراءات في هذا الموضوع لكنها بطيئة جدا ولا

تتواكب مع اهمية وضخامة المشروع، بيد ان الفترة المخططة لإكمال المشروع مخيبة للآمال حيث تمتد الى عام ٢٠٣٨، او اكثر مع العلم ان موانئ الامارات والسعودية استغرقت بحدود (٦) سنوات كمتوسط زمني، إذ لم ينجز العراق لحد الان الا كاسر الامواج الذي يعد الاكبر في العالم، ويعلل المسؤولين العراقيين هذا التكاسل بقلة التخصيصات المالية التي لا تتجاوز مئات الملايين وهذا امر ممكن حله لو توفرت النوايا الحقيقية عبر الاستثمار الاجنبي والشراكة مع القطاع الخاص. ولمشروع ميناء الفاو الكبير صفات عدة يمكن حصرها بما يلي [٢١]:

١. يعد من بين أكبر الموانئ في العالم، ويقع في منطقة رأس البيشة في قضاء الفاو في محافظة البصرة [٢٢].

٢. يمتاز موقعه بخاصية ملاحة وشحن ورسو ومناورة استراتيجية حيث يقع في نتوء يغلب عليه الطبيعة الصخرية ويمثل انفتاح باتجاه المياه العميقة التي تزيد عن عمق ٤٠ متر، وله القدرة على استقبال أكبر انواع السفن والناقلات البحرية.

٣. تكلفة اكمال بناءه تتراوح ما بين ٧–٩ مليار دولار.

٤. يحتوي الميناء(١٠٠) رصيف وقدرته تصل الى استقبال (١٠٠) مليون طن سنويا.

٥. يحتوي الميناء على بنية تحتية متكاملة لمدينة سكنية وصناعية حديثة منها مجمع سكني حديث ومصانع بتروكيمياويات ومصفاة نفطية ومرافق دعم لوجستي متنوعة ومحطة كبيرة لتحلية مياه الخليج المالحة ونقلها للبصرة.

٦. يتوقع انه سيوفر ما يقارب ٧٥ ألف فرصة عمل متنوعة عدى ما ستوفره عملية ربطة بالقناة الجافة التي سنوضحها لاحقاً.

٧. عوائده المتوقعة بعد إكماله تصل الى ٨ مليار دولار سنويا.

خارطة رقم (٢)

موقع ميناء الفاو الكبير، المصدر: https://www.marefa.org

كما لا يقتصر المشروع على فكرة الميناء فحسب، بل لابد من ربطه بالقناة الجافة التي هي عبارة عن شبكة من الطرق البرية السريعة وخطوط سكك الحديد والتي يتوقع انها ستبلغ ٨٠٠٠ كم تبدأ من ميناء الفاو باتجاه البصرة وتمتد وسط العراق وصولا الى الغرب حيث تتفرع الى جانبين اساسيين أحدهما باتجاه القائم ثم باتجاه سوريا وميناء اللاذقية على البحر المتوسط والثاني باتجاه تركيا وميناء مدينة مرسين [٢٣].

اما الطرق البرية السريعة فهي عبارة عن طرق جديدة وكذلك صيانة للطرق الحالية المتوفرة ومنها الطريق الدولي السريع والتي يجب ان تتحمل طاقة مرور أكثر من ٨٠٠٠ شاحنة. ومن اهم وظائف القناة الجافة تكمن في تحويل العراق الى عقدة وصل اقليمية ودولية لطرق التجارة لا سيما بين الشرق والغرب ذهابا وايابا وليس كما يعتقد البعض انها معدة لتصدير منتجات الشرق لأوربا فقط [٢٤].

وهنا يكمن دور ميناء الفاو الذي سيكون رأس النفيضة في كل هذا النشاط التجاري. ويتوقع ان توفر هذه القناة فرص عمل لما يقرب من (٦٠) ألف فرصة بما فيها عملية النقل عبر الشاحنات وتوفر للعراق ما يقرب من (٧) مليار دولار سنويا [٢٥]. بمعنى ان عوائد ميناء الفاو والقناة الجافة ستصل الى (١٥) مليار دولار وهي تعادل ما يقارب من ثلث عوائد النفط. فضلاً عن ان ميناء الفاو سيخفف الضغط عن باقي الموانئ العراقية ويمنح الدولة فرصة لصيانتها وتطويرها [٢٦].

وبناءً على ما تقدم يمكننا القول ان مشروع ميناء الفاو الكبير وربطه بالقناة الجافة العراقية يعد من اهم المشاريع الاستراتيجية للعراق؛ وذلك بسبب الفوائد التي سيحققها المشروع للدولة العراقية ومن اهمها توفير ايرادات هائلة للخزينة العراقية لكونه سيغير خارطة النقل البحري، وسيكون الميناء ممر للبضائع بين الشرق والغرب، وجذب الاستثمارات الاجنبية والعربية للعراق على نحو واسع مما سيساعد على اعادة الاعمار والتنمية، فضلاً عن تحويل العراق الى مركزاً اقتصادياً وتجارياً مهماً ومتفاعلاً مع دول المنطقة والعالم [٢٧]. وهذا الامر يتطلب جهداً فعالاً من كافة المسؤولين وصناع القرار في الدولة العراقية من اجل الاسراع في انجاز هذا المشروع الاستراتيجي وتذليل كل العقبات التي يمكن من شأنها ان تعرقل عملية إنجاز المشروع وفق المواصفات العالمية، كونه يعد الميناء الرئيس في العراق والمنطقة [٢٨]. كما يجب الاخذ بعين الاعتبار الحاضر والتطورات المستقبلية المتوقعة في النقل البحري، فأن معظم البضائع يتم شحنها في حاويات، إذ ان في بعض السنوات التي مضت لا تتجاوز حمولة سفن الحاويات (٥٠٠) حاوية، في حين وصلت الان بحدود (١٢٠٠٠-١٨٠٠٠) حاوية، ومن ثم اصبحت سفن الحاويات أكبر بكثير، ومن الممكن ان تزداد حمولتها مستقبلاً [٢٩].

المحور الثاني: نقاط الضعف الجيوبولتيكي للعراق

ان المكانة الجيوبولتيكية للعراق كبيرة، وأن الامكانات التي يتمتع بها حيال محيطه الاقليمي يمكن ان يكون لها تأثير كبير يجني منه عوائد ومكاسب استراتيجية كبيرة، لكن من اهم نقاط ضعف العراق تكمن في ايجاد القدرة على توظيف عناصر القوة الجيوبولتيكية، فانعدام وجود معادلة توظيف المزايا الجيوبولتيكية للعراق والتي تذلل من عناصر الضعف والترهل وتحديدها، فضلا عن قدرتها على توظيف

عناصر القوة وتنضجيها لأجل الوصول الى حالة من التكامل ما بين الفصل والتحديات الجيوبولتيكية للعراق بصورة استراتيجية تخدم مصالح ومواقف العراق الخارجية. ويمكن ايجاز اهم مكامن الضعف لجيوبولتيكيا العراق فيما يأتي:

اولا: ضيق مساحة الاطلالة البحرية للعراق: تعد اطلالة الدولة على البحار والمحيطات والممرات المائية من اهم عناصر قوتها الجيوبولتيكية [٣٠]، وذلك لما تجنيه الدولة من عوائد مهمة تساهم في تعزيز مكانتها في محيطها الاقليمي والدولي، فضلاً عن سهولة اتصالها في العالم الخارجي دون اللجوء الى تقديم تنازلات معينة لدول مجاورة ذات اطلالة بحرية كالدول الحبيسة، التي لا تتمتع بأي إطلالة بحرية.

وبقدر تعلق الامر بموضوع الدراسة فأن التغير الجغرافي الذي شهدته خارطة العراق اعقاب النصف الثاني من القرن العشرين واستقلال الكويت عام ١٩٦١، ساهم بشكل مباشر في فقدان العراق لإطلالته المتميزة على الخليج، فضلاً عن تنازل العراق عن نصف شط العرب لإيران وفق اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ [٣١]، الامر الذي جعل من ضيق اطلالة العراق على الخليج العربي والتي تقدر بمساحة (٥٨ كم) [٣٢]، تعد واحدة من أبرز نقاط الضعف الجيوبولتيكية للعراق.

ووفقاً لموقع العراق وطبيعة حدوده فأنه يعد دولة شبه قارية وذلك لامتلاكه منفذ بحري صغير يطل على الخليج العربي، الامر الذي يحتم على العراق ان يكون علاقات وثيقة مع الدول الساحلية المجاورة والتي يمكن ان تكون رئة العراق للانفتاح على العالم الخارجي، فالكويت تساعده في الانفتاح على الخليج العربي بشكل اوسع، وسوريا منفذه على البحر المتوسط، والاردن هي الاخرى تكون منفذً على البحر الاحمر [٣٣]، الا ان اللافت للنظر ان العراق لم يستطيع ان يوظف جهوده الدبلوماسية في ان يؤسس علاقات متقدمة مبنية على تحقيق مصالحه مع اي من هذه الدول الثلاث، إذ تميزت علاقة العراق بهذه الدول بالتوتر والصراع وعدم الانسجام على مدى عقود من الزمن وهذا ما يؤخذ على صانع القرار العراقي في عدم قدرته على توظيف جهوده على كافة الصعد لتحقيق المصلحة القومية [٣٤].

ثانيا: جوار العراق لدول طموحة إقليمياً (تركيا، ايران، السعودية): كان للتطورات التاريخية التي شهدتها المنطقة وشهدها العراق دور مهم في إخضاع المعطيات الجغرافية في الواقع العراقي وفق المتطلبات الطبيعية والبشرية، فقد أدى انهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى إلى رسم الحدود بالاتفاقيات بين الدول المنتصرة، فكانت الحدود السياسية هي الحدود الشرقية التي رسمت بموجب معاهدة ارضروم الثانية عام ١٨٤٧، بين الدولة العثمانية وإيران، وبروتوكول تحديد الحدود[٣٥].

وقد أتمت اللجنة التي الفت لهذا الغرض تعيين خط الحدود على الارض وبيان إحداثيات نقاطه على الخرائط من الشمال إلى أقصى الجنوب وثبت ذلك في محاضر الحدود عام ١٩١٤ [٣٦]. أما بالنسبة لحدود العراق مع تركيا وسوريا والأردن والمملكة العربية السعودية فهي حدود سياسية رسمت على الخريطة لتقسيم المشرق العربي إلى مناطق نفوذ فرنسية وإنكليزية [٣٧]، وترتب على هذا الواقع التاريخي أن يرث العراق حدودا لا تتماثل في أطوالها مع دول الجوار الجغرافي. إذ على الرغم من اهمية مكانة العراق الجيوبولتيكية

وموقعه الذي يقع في قلب منطقة الشرق الاوسط، الا ان موقع العراق ادى دورا مهما وبارزا في التأثير السلبي في تفاقم مشاكل وازمات العراق مع دول الجوار، فموقع العراق الجغرافي ومجاورته لست دول اهمها (تركيا، ايران، السعودية)، مختلفة السياسات والأيدولوجيات، وذات امتدادات حدودية ومائية وسكانية، رتب على العراق ان يتحمل الكثير من الضغوط التي تمارسها دول الجوار عليه [٣٨]، لا بل يمكن القول ان البيئة الاقليمية للعراق شكلت على الدوام جانباً عدائياً له. كما ان من قدر العراق وقوعه جغرافيا وحضريا في نقطة الاحتكاك المكاني والزماني بين حضارات كبرى تمثلت بكل من الحضارة (العربية والتركية والفارسية)، وموقعه هذا على حدود منطقة شهدت انقسامات سياسية وصراعات كبيرة أسهمت في تحديد مسار العلاقات والحدود المكانية للعراق وجيرانه، وكذلك شكل الروابط التاريخية للبيئة الاقليمية التي يقع ضمنها [٣٩].

فيما يتعلق بجوار العراق من تركيا فانه اضاف عبئاً جيوبولتيكياً على العراق للاعتبارات الاتية:

اولا: يشترك العراق مع تركيا بحدود يبلغ طولها ٣٧٧كم، وتشكل هذه الحدود ما نسبته ١٠,٢٥% من مجموع أطوال حدود العراق [٤٠]، وهي مناطق ذات طبيعة جبلية يصعب السيطرة عليها وتأمينها بشكل كامل وهي غالباً ما تشكل مصدر قلق لصانع القرار السياسي في العراق.

ثانياً: يعاني العراق في علاقاته الجيوستراتيجية مع تركيا حقيقة ان مياه دجلة والفرات تنبع من تركيا التي تساوم عادة بورقة المياه بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، إذ تعد مشكلة المياه وهي مشكلة ليست حديثة أو طارئة، بل هي مشكلة قديمة برزت الى الوجود بعد إنهيار الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الاولى وقيام الدولة العراقية، وتحول نهري دجلة والفرات من نهرين وطنيين الى نهرين دوليين وتعد معاهدة لوزان ١٩٢٣ أول المعاهدات التي تم بموجبها تقسيم مياه الفرات بين كل من تركيا وسوريا والعراق [٤١]. وسعت كل من بريطانيا وفرنسا التي كانت تنتدب العراق وسوريا الى تخفيف حدة المشكلات الظاهرة نتيجة لاستثمار مياه الفرات فيما بين الدول الثلاث، وتم عقد اتفاقات ومعاهدات ثنائية وجماعية لضمان حقوق الدول الثلاث وأهم تلك الاتفاقيات هي اتفاقية عام ١٩٤٦ بين العراق وتركيا، والتي اعترفت تركيا بموجبها بحق العراق في إرسال لجنة خبراء للاطلاع على حوضي دجلة والفرات، وبذلك على كل المشاريع التركية المقامة والمزمع إقامتها مستقبلا، وبذلك اعترفت تركيا بالحقوق المكتسبة للعراق في استخدام المياه، الا ان حساسية تركيا المائية في حوض الفرات تجاهلت تلك الحقوق لتشكل تهديداً للأمن الوطني العراقي [٤٢]. حيث قامت تركيا بأنشاء العديد من المشاريع والسدود على نهر الفرات واستغلال المياه دون مراعاة لحقوق العراق المكتسبة على نهر الفرات ن واهمها سد كيبان وسد قره قاية وسد اتاتورك واخرها سد اليسو [٤٣]. ولعل سبب إصرار تركيا على إنشاء مشاريعها على نهري دجلة والفرات يعود لاعتبارات عدة نذكر منها [٤٤]:

١. **إصرار تركيا على عدم الاعتراف بالطابع الدولي لنهري دجلة والفرات:** اذ تدعي ان نهري دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين، وانما نهران عابران للحدود، وتبعا لذلك فهي لا تعترف بشمولهما بما يقع عليه تعريف اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية للعام،١٩٩٧.

٢. **رفض مبدأ تقسيم المياه:** اذ ترفض تركيا قسمة مياه الفرات ودجلة بين شركائها الأخرين العراق وسوريا، وتطرح مفهوم الاستخدام الامثل للمياه، القائم على استخدام تكنولوجيا متطورة والقيام بدراسة موسعة للتربة في العراق وسوريا بقصد تحديد أنواع المحاصيل الزراعية التي يتوجب زراعتها دون غيرها، وفي ذلك يتم تحديد الاحتياجات المائية.

٣. **عدم الاعتراف بالحقوق المكتسبة لسوريا والعراق بنهري دجلة والفرات:** كون الحق المكتسب هو مبدأ غير معترف به دوليا.

٤. تذرع تركيا بعدم وجود قانون متكامل للمياه الدولية اذ تبرر تركيا رفضها لتقاسم مياه الفرات بسبب ان الاتفاقية الدولية لعام ١٩٩٧ لم تدخل حيز التنفيذ وانه لا توجد ممارسة دولية موحدة لاستخدامات هذه المياه بسبب التنوع الكبير والخصائص المختلفة للمجاري المائية العابرة للحدود.

وفي الواقع تسعى تركيا ومن خلال ورقتها المائية الضغط على العراق من خلال استخدام المياه كأحد أساليب الضغط الاقتصادي، باعتبار ان المياه هي ثروة تركية خالصة كما هو النفط ثروة عراقية خالصة ومن ثم تسعى تركيا لمقايضة النفط بالمياه اي انها تسعى للحصول على تسهيلات نفطية مقابل مشاركة العراق للمياه التركية بحسب تعبيرهم [٤٥].

ثالثاً: المسألة الكردية وتمركز اكراد العراق في المناطق الشمالية المتاخمة للمناطق الكردية في تركيا، تعد واحدة من اهم نقاط الضعف الجيوبولتيكي للعراق، حيث تعود جذور المسألة الكردية الى المرحلة التي اعقبت نهاية الحرب العالمية الاولى وانهيار الدولة العثمانية وفرض اتفاقية سيفر على تركيا في اب عام ١٩٢٠ والتي نصت في مادتها (٦٢-٦٣) على منح حق اكراد تركيا حق الحكم الذاتي، الا ان هذه المعاهدة لم تبق واستبدلت نتيجة لضغط تركي بمعاهدة لوزان عام ١٩٢٢، التي الغيت جميع ما ورد في معاهدة سيفر من نصوص تتعلق بالمطالب الكردية [٤٦]. فتحولت القضية الكردية من كونها قضية بحث عن كيان قومي الى كونها مشكلة ذات انعكاسات سلبية تؤثر على جيوبولتيك العراق، وذلك بعد ما تم تنظيم الاكراد أنفسهم نسبياً في حركات مقاومة مسلحة مارست تمرداً على تركيا والعراق [٤٧]، الامر الذي وفر لتركيا الذريعة أو المنفذ للوصول الى الشمال العراقي ومباشرة نفوذها في مناطقه الحدودية على حساب السيادة ومصالح الامن العراقية بحجج امنية للقضاء على مقاتلي حزب العمال الكردستاني(pkk) من وجهة النظر التركية [٤٨]. فضلاً عن لعب تركيا على الوتر الحساس في علاقتها مع العراق إبان أحداث عام ٢٠٠٣، عندما لوحت باستخدام الورقة التركمانية لصالح تدخلها في الشؤون الداخلية العراقية وعندما رفض مجلس الحكم في وقتها دعوة الولايات المتحدة للجيش التركي للاشتراك في عمليات حفظ السلام في العراق، حيث أثيرت آنذاك مسالة تركمان العراق وعلاقاتهم بالحكومة التركية، الأمر الذي استدعى وقوف العراقيين بوجه هذه الرغبة [٤٩]. وهذا يفسر العبء الجيوبولتكي للجوار العراقي التركي فالأول يرغب في أن لا تتعدى تركيا حدودها كدولة جوار ترتبط مع العراق بمصالح استراتيجية مع رغبته في الحفاظ على وحدة الشعب العراقي بكافة قومياته وأديانه وأطيافه العرقية الأخرى، في حين يسعى الثاني للحصول على موطأ قدم لمصالحه [٥٠].

ومن جانب اخر فان العلاقة بين العراق وايران اللذان يشتركان بحدود طولها (١٤٥٨كم) [٥١]، تميزت بالصراع والتوتر على مدى عقود من الزمن، وعلى الرغم من ان مشتركات كبيرة يمكن الاستفادة منها لتدعيم صلابة العلاقات العراقية الايرانية، (كالعلاقات التجارية والاشتراكات الدينية والمذهبية وحتى الثقافية في بعض المناطق من البلدين)، الا ان علاقة الطرفين كانت ولازالت اشبه بالرمال المتحركة ولا يمكن الوثوق بثباتها، والسبب في ذلك يعود الى ان هناك قضايا عالقة ومتجذرة لم تتم معالجتها بشكل جدي، من بين تلك القضايا، اولاً: قضية الخلاف على الحدود البرية والبحرية، ومشكلات المياه وحقوق العراق في شط العرب[٥٢]، إذ يعد شط العرب نهرا وطنياً ودولياً في آن واحد فضلاً عن كونه يمثل الحدود النهرية بين دولتين هما ايران والعراق وقد طرأت على هذا النهر تغيرات بفعل عوامل جغرافية سواء كانت طبيعية او بشرية أدت الى تغيير في مجراه بسبب عوامل النحت والإرساب او عن طريق تغيير خط الحدود بين الدولتين بسبب الاتفاقيات الدولية المبرمة بينهما والتي حولت النهر من نهر وطني الى نهر دولي. وقد أسهم الإهمال الحكومي في العراق والحروب المستمرة بين الدولتين وفي المنطقة الى تعرض هذا النهر للإهمال مما أدى الى تفاقم عملية التغيير التي أدت الى تقدم الحدود الايرانية على حساب الأراضي العراقية خاصة وان هذا التغيير يعتمد على ان خط الحدود هو خط التالوك الذي يمثل اعمق نقطة في النهر ومن ثم ترك هذا التغيير في خط الحدود أثارا سياسية واقتصادية أثرت على العلاقات بين الدولتين عامة وعلى العراق خاصة بسبب قلة ما تملكه من سواحل صالحة للملاحة البحرية. فضلاً عن تأثير هذا التغيير على انحسار المياه الإقليمية العراقية في الخليج العربي بسبب تقدم اليابس الإيراني بفعل عامل النحت والإرساب [٥٣].

لا شك ان المتغيرات التي طرأت وتطرأ على الحدود النهرية بفعل عوامل طبيعية وبشرية سوف تترك اثارا سياسية واقتصادية واجتماعية على الدولتين خاصة على الجانب العراقي الذي لا يمتلك سواحل صالحة للملاحة بسبب ضحالتها والتي لا يستطيع العراق من خلالها تحقيق مطالبه المكانية والمتمثلة بالتواصل الاقتصادي مع العالم وبذلك أصبح العراق دولة يبدو من وجهة نظر الجغرافية السياسية شبه حبيسة لان اغلب مساحته ذات توجه قاري. كما ان الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين من اتفاقية ارضروم والى اتفاقية عام ١٩٧٥ أخضعت شط العرب للسيادة العراقية وجعلته جزءا من اقليمها وجعلت حدود العراق نهاية الضفة الشرقية، واكدت الى ان شط العرب نهر وطني ويصب في خليج هو الخليج العربي وهذا الامر عالجته المادة (١٣) من اتفاقية جنيف للبحر الإقليمي لسنة ١٩٨٥، بحيث انه في حالة عدم وجود نهر يصب مباشرة في البحر فان بداية البحر الاقليمي تكون في مواجهة ذلك البحر خط مستقيم يمر عبر فتحة النهر بين اخر نقطة من كل من ضفتيه تنحسر منها المياه وقت الجزر كما اكدت اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، في مادتها الثانية على ذلك الامر. لكن اتفاقية الجزائر ظلمت العراق كثيرا وجعلت شط العرب نهرا دوليا تتقاسمه مع ايران بموجب خط التالوك والذي يمثل أعمق نقطة في النهر ونصت الاتفاقية على أن هذا الأمر يحفظ العلاقات التاريخية والجغرافية التي تربط الدولتين

وتعزز من فرص اقامة علاقات وثيقة بين شعبيهما على اساس احترام السيادة الاقليمية [٥٤]، الا ان سياسية ايران في السنوات العشر الأخيرة عملت على تحقيق نحو ٣٥ رافداً رئيسياً كانت تمر في العراق، فتم خسارة ٨٠% من مصادر المياه بالعراق فبذلك السلوك يكون غير مشروع بكل الأوجه السياسية [٥٥]، وبذلك دائما ما كانت تتعكر صفوة العلاقة بين البلدين حينما تطفو الى السطح احدى هذه المشكلات وبخاصة مشكلة الحدود البحرية واتفاقية الجزائر التي لم تفعل [٥٦]. ثانياً: الانعكاسات السلبية للصراع الامريكي الايراني على الوضع السياسي للعراق حيث عمل كلا الطرفين على جعل العراق ساحة لممارسة الضغوط اتجاه بعضهما البعض، ومع سريان تنفيذ الولايات المتحدة الامريكية لعقوباتها تجاه ايران وتضاؤل تصدير حصتها النفطية إلى أدنى الحدود بما يعني تراجع إيراداتها بشكل حاد، فإن القيادة الإيرانية وجدت أنه من المناسب مشاغلة الجانب الأميركي في العراق، على الرغم من ردود أفعال القيادات السياسية العراقية وفي خطاباتها الرسمية على ضرورة إبعاد العراق عن أية محاور للصراع الدولي والإقليمي، وبخاصة بين حليفي العملية السياسية، أميركا وإيران، لكن ذلك لم يمنع من ظهور تيارات ومواقف لدى بعض أطراف هذه العملية بعضها صبَّ نار غضبه تجاه الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل وحتى المملكة العربية السعودية، فيما وجد آخرون أنها فرصة مناسبة لتحجيم الدور الإيراني في بلادهم وتمكينهم من إحداث التوازنات المفقودة في موازين القوى السياسية والمسلحة التي كانت وما زالت تميل لصالح الأحزاب والكتل والجماعات المدعومة من قبل إيران [٥٧].

فيما يتعلق بجوار العراق من المملكة العربية السعودية فقد اضاف عبئاً جيوبولتيكياً على العراق للاعتبارات الاتية، اولاً: تشترك المملكة العربية السعودية مع العراق بشريط حدودي يبلغ طوله (٨١٤ كم)، وهو بحد ذاته يمثل نقطة ضعف جيوبولتيكي للعراق، بيد ان من الصعوبة السيطرة على هذه المساحة الشاسعة من الحدود بين البلدين، لاسيما عدم وجود اطلالة بحرية او منفذ بحري بين العراق والمملكة العربية السعودية [٥٨]. حيث ظلَّ ترسيمُ الحدود أمراً متعذراً. لكن في عام ١٩٧٥، عندما التزم العراق لفترةٍ قصيرة بسياسة انفراجٍ في العَلاقات، تُوصِّل إلى اتفاق حول التقسيم الإداري للمنطقة المحايدة. ومثَّل خطُّ التنصيف الناشئ عن الاتفاق الخطَّ الحدودي في هذه المنطقة.

كما دفعت الحربُ العراقيةُ الإيرانية، التي امتدت لثماني سنوات؛ السعوديةَ إلى التعامل البراغماتي مع العراق. فمع الهجوم الأول في عام ١٩٨١ م، وُقِّعت المعاهدة الدولية لتسوية الحدود المشتركة ولسبب غير معروف لم تسجل هذه المعاهدة في الامم المتحدة. وباندلاع حرب الخليج في اوائل عام ١٩٩١، ألغى العراق جميع الاتفاقيات الدولية، مع السعودية منذ عام ١٩٦٨، الامر الذي دفع السعودية بالرد على قرار العراق بتسجيل جميع الاتفاقيات الحدودية السابقة التي تم التفاوض حولها مع العراق في الامم المتحدة في يونيو ١٩٩١، وبالتالي انتهى الوجود القانوني للمنطقة السعودية العراقية المحايدة، وبحلول عام ١٩٨٢، كانت السعودية قد أقامت شريطاً من الحواجز الترابية والخنادق بطول النصف الشرقي من الحدود [٥٩]. ثانياً: منذ التغيير الذي حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣، برزت العديد من المعطيات لسياسة المملكة

العربية السعودية اتجاه العراق ومنها مخاوفها من التحول الديموقراطي في العراق، وتمدد النفوذ الايراني في العراق وبرنامجها النووي، فضلاً عن التأثير على الاقلية الشيعية في شرق المملكة من المطالبة بالتنصب في السلطة [٦٠]، الامر الذي دفع المسؤولين في المملكة العربية السعودية ان التصريح بدعم جهات سياسية (حليفة) سعياً منها لتقليل تأثير النفوذ الايراني في داخل العراق[٦١]، فضلاً عن خوف المملكة من تهميش دورها في المنطقة ككل، والذي انعكس بشكل او بأخر على سياساتها الخارجية اتجاه العراق.

بناءً على ما تقدم يمكن القول ان علاقات المملكة العربية السعودية مع العراق تتسم بتعقيد متعدد المستويات، وتبرز فيها لحظات تاريخية من التبادل البراغماتي، وتهيمن عليها في الغالب المواجهة والعزلة، واحياناً الازدراء المتبادل. أن السعودية تخشى أن يكون العراق بديلا لها، لغناه النفطي، وامتلاكه للمياه العذبة التي تفتقر لها، ولمكانته الاستراتيجية، وإذا ما استقرّ فإنه قد يكون الحليف الأقرب للولايات المتحدة الامريكية بدلا من الرياض ولهذا فإن السعودية تنتهج سياسة محاصرة النظام السياسي في العراق كأحد الأسس في سياستها الخارجية حيال العراق، فضلاً عن عدم وجود رؤية سعودية مستقلة للوضع العراقي، بل تراه ملحق اً لسياستها وصراعها مع ايران وعلية فإن السعودية شديدة الغيظ من الحضور الايراني في العراق، وهذه النقطة هي المعوق الأساس في العلاقات العراقية السعودية [٦٢].

ومن هنا يتضح أن هذه المشاكل السياسية والنزاعات الحدودية من شأنها أن تضعف من قوة العراق ووزنه الجيوبولتيكي ما لم تحل لاسيما وأن هذه النزاعات يمكن أن تثيرها أطراف لها غايات وأطماع. وبما أن العراق يمتلك من الموارد البشرية والتي إذا ما قيست بمساحة العراق فهي تشكل عنصر قوة لدى صناع القرار والاستراتيجيين، فضلاً عن حيازته الموارد الاقتصادية المختلفة كالنفط والغاز والفوسفات والموارد المائية الوفيرة، فإن مجموع هذه الموارد قد تمكن العراق من الاكتفاء الذاتي، من خلال إتباعه السياسة الرشيدة لتوظيفها وبالتالي إبراز دوره ووزنه الاستراتيجي في المنطقة [٦٣].

ثالثا: قرب العراق من الدول الفاشلة التي اصبحت مكان لنشاط التنظيمات الارهابية (سوريا، اليمن، ليبيا): شهدت منطقة الشرق الاوسط منذ العام ٢٠١١، صراعات دموية تسببت بمئات الاف من الضحايا، فضلاً عن الخسائر المادية للممتلكات وارتفاع نسب الهجرات السكانية من مناطق الصراع الى مناطق أكثر امناً. ولم تكن هذه الصراعات والحروب الاهلية مقتصرة على بلد دون غيره، إذ ان الانعكاسات في الازمة السورية لم تقتصر على الشعب السوري فحسب، بل كانت ومازالت لها تأثيرات اقليمية وعالمية كبيرة، وبقدر تعلق الامر بالعراق الذي يشترك مع سوريا بخط حدودي يبلغ طوله (٦٠٥ كم) [٦٤]، فأن الانهيار الذي تعرض له عام ٢٠١٤، كان من اهم مخرجات هذه الازمة، عندما انتقلت الجماعات المتطرفة اليه بين ليلة وضحاها. إذ كبَّد الصراع في سوريا البلدان المجاورة في منطقة الشرق الاوسط خسائر اقتصادية واجتماعية فادحة. وحسب تصريحات البنك الدولي، منذ عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠٢٠، انخفضت معدلات النمو السنوية لإجمالي الناتج المحلي في المتوسط بمقدار (١,٢) نقطة مئوية في العراق [٦٥]، فضلاً عن تأثير الصراع على إجمالي الناتج المحلي الذي ادى الى ارتفاع معدلات الفقر

بمعدل (٦) نقاط مئوية [٦٦]. كان التأثير الاقتصادي الكلي للصراع السوري على العراق بالغاً إذا ما قورن بأوضاع مماثلة في أماكن أخرى من العالم في العقود القليلة الماضية. ويُعزَى هذا الاختلاف إلى ثلاثة عوامل: (١) فداحة الصراع السوري، وما نجم عنه من النزوح القسري. (٢) شدة تعرُّض العراق للتداعيات والآثار المحتملة. (٣) تدنِّي مستوى القدرات المؤسسية العراقية للصمود في وجه الصدمات، وهي عوامل أدت إلى تفاقم آثار الصدمة [٦٧].

وفي الواقع أن الفوضى التي سببتها الأزمة السورية كان ضحيتها الوحيدة العراق بفعل البيئة الإقليمية في المنطقة التي تتسم بالتنافس والعداء الشديد بين الأطراف الإقليمية مما أدى تقويض الدور العراقي في المنطقة وتجزئته داخليا بين أطراف سياسية متعارضة ومتقاتلة [٦٨]. كما لا يخفى على أحد أن البيئة الإقليمية في الشرق الأوسط ازدادت هشاشة وعدم استقرار بسبب الأزمة السورية.

وقد أنتجت الأزمة السورية واقعًا جيوستراتيجياً معقداً في الإقليم يبرز في التّنافس بين تركيا وإيران [٦٩]. ان الازمة السورية اصبحت اهم بؤر التوتر والصراع في الشرق الاوسط بفعل تداخل المصالح الاقليمية او الدولية، الامر الذي سهل تدفق التنظيمات الارهابية الى هذا البلد لغرض واقع او ضرب مصالح القوى الكبرى، الامر الذي انعكس على استقرار العراق في ضوء تزايد التنافس والصراع الامريكي الايراني من جهة، والتركي الخليجي من جهة ثانية.

خلاصة القول: إن فوضى التدخلات الخارجية والدولية الإقليمية في الشأن الداخلي العراقي هي من الأسباب التي ساعدت على ظهور الجماعات المتطرفة مثل (داعش) وغيرها من الجماعات المسلحة وحصولهما على دعم مالي ولوجستي. وقد أدت هذه البيئة الإقليمية في المنطقة بمفاعيلها السياسية المتقاطعة إلى زيادة عدم الاستقرار في العراق ولاسيما بعد الأزمة السورية [٧٠].

فيما يتعلق باليمن فهو بلد يتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية بشكل خاص، فهو يشرف على باب المندب الذي يربط المحيط الهندي بالبحر الأبيض المتوسط وخاصة بعد افتتاح قناة السويس، الأمر الذي جعله مصدر اهتمام القوى الدولية على مر التاريخ، حيث يمثل اليمن البوابة الجنوبية لمدخل البحر الأحمر ويتحكم بالممر الذي يصله بالمحيط الهندي، وهو عبر منطقة خليج عدن يحتضن كلاً من البحر الأحمر والمحيط الهندي من الخاصرة، ويتحكم كذلك في طرق الملاحة البحرية المؤدية إلى آسيا، كما أن اليمن وبمساحته الجغرافية وكتلته البشرية يعد عمقاً وامتداداً أمنياً وسياسياً لدول الخليج وأي توتر أمني وعدم استقرار في اليمن يؤثر بالضرورة في أمن واستقرار دول الخليج والمنطقة بشكل عام [٧١].

يتصف المجتمع اليمني، بالمجتمع القبلي التقليدي المحافظ، وتنتشر فيه العصبيات، وهو ما جعل هذا البلد العربي يعيش في صراع دام لقرون من الزمن والتي بسببها كان المجتمع اليمني والسلم الاهلي معرض للدمار. إذ لم تكن اليمن يوماً في معزل عن التأثر والتأثير في محيطها الجغرافي، فقد أدى موقعها الاستراتيجي دوراً بارزاً في تطوّرها السياسي الداخلي، وحكم علاقاتها بدول الجوار وبالقوى الدولية الكبرى

[٧٢]. كما مثل الموقع أحد الأسباب التي أدت لأن تكون البلاد ساحة للصراعات الدولية وتصفية الحسابات الإقليمية، والمجال الحيوّي لحروب الهيمنة وصراع المصالح والنفوذ والاستقطاب في المنطقة والعالم [٧٣].

إذ لم تقتصر الصراعات في اليمن على المستوى المحلي فحسب بل كانت لها تأثيرات مباشرة على عدم استقرار المنطقة ومنها العراق، إذ قامت السعودية وبعض دول مجلس التعاون الخليجي، على توجيه اصابع الاتهام الى اليمن لسماحه باستخدام حدوده مع السعودية كمعبر لتهريب المقاتلين (الارهابيين) العائدين من افغانستان، عبر أنفاق داخل الاراضي السعودية، ليسلكوا طريقهم الى العراق واشاعة اجواء التوتر والاضطراب وعدم الاستقرار في الداخل العراقي [٧٤]. فضلاً عن انعكاسات التوترات والاضطرابات اليمنية على الملاحة البحرية وعدم استقرارها بحكم موقعها المطل على مضيق باب المندب وقربه من مضيق هرمز الذي يعد المنفذ البحري الوحيد للعراق لتصدير موارده من النفط الخام للأسواق العالمية [٧٥].

كما كان للصراع في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي في نهاية العام ٢٠١١، أثر سلبي على المنطقة العربية بشكل عام؛ وذلك بفعل موقع ليبيا الاستراتيجي في قلب البحر الأبيض المتوسط، والمغرب العربي، وبوابة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وكذلك احتياطاتها الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي، فضلاً عن ظهور العديد من التنظيمات الارهابية والجماعات المسلحة التي باتت تهدد امن منطقة الشرق الاوسط بشكل عام [٧٦]. إذ وصلت الأزمة الليبية إلى مستويات خطيرة من التعقيد وأصبحت تنذر بصراع إقليمي ودولي جديد ومفتوح على الأراضي العربية [٧٧]. وما لم يتم تدخل الأطراف الدولية الفاعلة ولا سيما الولايات المتحدة، والأمم المتحدة لوضع حد لهذا الصراع، فإن عواقبه ستكون خطيرة على جميع القوى ومدمرة على أبناء الشعب الليبي.

وبناءً على ما تقدم يمكن القول ان قرب العراق من هذه الدول الفاشلة كانت ومازالت تمثل واحدة من اهم نقاط الضعف للجيوبولتيك العراقي، وذلك لإسهامها بعدم توطيد الاستقرار في المنطقة بشكل عام والعراق بشكل خاص. الامر الذي يتطلب من صانع القرار العراقي العمل بجدية أكثر للتعاطي مع هذه الاشكالية التي باتت تهدد الامن والاستقرار في الداخل العراقي على جميع الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية، والعمل على توطيد العلاقات الدبلوماسية مع الدول الاقليمية والدولية التي من الممكن ان تكون مؤثرة على أطراف الصراع والاسهام في حلحلة هذه الصراعات من خلال التحاور وتقريب وجهات النظر المختلفة بغية الوصول الى حل سياسي يرضي جميع الاطراف المتحاربة.

الخاتمة والاستنتاجات

في ختام البحث يمكن ان نستنتج ان العراق يمتلك من الناحية الجيوبولتيكية مكانة في غاية الاهمية، ويرجع ذلك الى موقعه الجغرافي المميز في منطقة الشرق الاوسط الذي مكنه من ان يكون نقطة الربط والتواصل بين حضارات وامم ودول مختلفة تحتاج حتمًا، الى التواصل بينها سياسياً واقتصادياً وثقافياً. إذ يتمتع العراق بموقعاً استراتيجياً متزايد الاهمية عبر التاريخ، وهذا ما اكدته النظريات الجيوبولتيكية، وذلك بوقوعه ضمن مناطق التحكم والقوة في العالم. حيث يحظى العراق بأهمية استراتيجية

في التفكير الاستراتيجي الامريكي، ويرجع ذلك الى الاطار الجغرافي والمجال الاقليمي الذي يقع فيه العراق، وما يتمتع به كذلك من موارد اقتصادية تعتبر حيوية للاقتصاد الامريكي، والخصوصية التي يحظى بها الوجود الامني– العسكري للأهداف الاستراتيجية الامريكية الشاملة. فضلاً عن اهميته الاستراتيجية لمشروع "الحزام والطريق" من خلال موقعه الجغرافي في قلب منطقة اتصال هذا المشروع والتقاء قارات العالم القديم، وهذه المكانة التي تبوؤها العراق تضعه في أولويات الاهتمام الصيني. الامر الذي يحتم على العراق بأن يعمل على توجيه جهوده بتعزيز امنه وتحقيق مكتسباته الاستراتيجية من خلال الانفتاح على دول العالم وعلى جواره الجغرافي والمساهمة في عملية بناء السلام وتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط.

الهوامش:

(١) محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج دراسة مستقبلية، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، ط١، الدوحة، ٢٠١٣، ص ٧٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٣) المؤتمر السنوي الثالث لمراكز الابحاث العربية، دول مجلس التعاون الخليجي: السياسة والاقتصاد في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، متاح على الرابط: https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_04C0116E.pdf

(٤) المصدر نفسه.

(٥) ظاهر عبد الزهرة الربيعي واحمد حسن مجهول الحسناوي، الاهمية الجيو اقتصادية للعراق في الاستراتيجيتين الامريكية والصينية، مجلة الخليج العربي، المجلد ٤٧، العدد (١-٢)، ٢٠١٩، ص ٢.

(٦) حيدر علي حسين، تركيا في الاستراتيجية العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٧، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢، ص ٤٥.

(٧) يسرى مهدي صالح، المتغيرات المؤثرة في سياسة العراق الخارجية تجاه الخليج العربي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد–كلية العلوم السياسية، العدد ٤١، ٢٠١٠، ص ٣٤٠.

(٨) سرمد امين عبد الستار، تداعيات الوجود العسكري الامريكي في العراق على المستوى الامني، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ٣٦، ٢٠٠٨، ص ١٠٥.

(٩) خضير عباس النداوي، الصدمة النفطية الثالثة لأسعار النفط في الاسواق العالمية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد ٨، ٢٠٠٨، ص ٧٧.

(١٠) نقلاً عن: عمر عبد الجبار كامل، (مستقبل مكانة العراق في التفكير الاستراتيجي الامريكي)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٦، ص ص ٦٣-٦٤.

(١١) كارل كالتنثالر واخرون: حوار استراتيجي أمريكي–عراقي، مسألة مصالح وتوقعات، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، ٢٠٢٠، متاح على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/Iraq-Strategic-Dialogue-United-States، تاريخ ووقت الزيارة:١٤/١١/٢٠٢٠، ١٠:٤٥م

(١٢) كارل كالتنثالر واخرون: حوار استراتيجي أمريكي–عراقي، مسألة مصالح وتوقعات، مصدر سبق ذكره.

(١٣) ابتسام محمد عبد العامري، ورشة عمل مبادرة الحزام والطريق الصينية وتأثيرها على العراق، ٢٠٢٠، ص١.

(١٤) المصدر نفسه، ص١.

(١٥) اسلام عيادي، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، ط١، برلين–المانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٩، ص ١.

(١٦) زينب عبدالله، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، ط ١، برلين– ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٩، ص ٥.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٠.

(١٨) ندى علي، طريق الحرير الجديد بين مطبات الديون ومغناطيس الاستثمار، مقال منشور على شبكة النبأ المعلوماتية بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢١، متاح على الموقع: https//annabaa.org/Arabic/economic reports/17317

(١٩) صالح عوض، كيف تم استثناء العواصم العربية، مقال منشور في صحيفة رأي اليوم، بتاريخ: ٢٠٢٠/٩/٢٧ /https://www.raialyoum.com

(٢٠) سعد عبيد السعيدي، الابعاد الاقتصادية الدولية للربط السككي بين العراق والكويت، مؤتمر تحالف ادارة الرأي العام، بغداد، ٢٠٢٠.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) اصيل سلمان، مشروع ميناء الفاو الكبير وتأثير ميناء مبارك، دائرة البحوث في مجلس النواب العراقي، ٢٠١٩. ص١.

(٢٣) سعد عبيد السعيدي، الابعاد الاقتصادية الدولية للربط السككي بين العراق والكويت، مصدر سبق ذكره.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) اصيل سلمان، مشروع ميناء الفاو الكبير وتأثير ميناء مبارك، مصدر سبق ذكره، ص ٣.

(٢٨) نبيل جعفر المرسومي وحسين حيدر محمد الجزائري، ميناء الفاو الكبير الاهمية والموقع والتحديات، مركز المحور للدراسات والتخطيط الاستراتيجي، بلا، ص ٢٠.

(٢٩) المصدر نفسه، ص٢٠.

(٣٠) محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج دراسة مستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤.

(٣١) حسين حافظ وهيب، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية دراسات دولية، العدد٤٤، ٢٠١٠، ص٢١. وللمزيد ينظر ايضا: سرمد عبد الستار امين، العراق بوابة التغيير في الشرق الاوسط وجهة نظر امريكية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، عدد ١١٢، ١٩٩٧، ص ٤١–٤٤.

(٣٢) محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج دراسة مستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤.

(٣٣) امال وهاب عبدالله، العراق والجوار العربي حسابات التوازن وخصوصية التفاعل، شروط الاندماج، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، المجلة الدولية والسياسية، العدد ٢١، ٢٠١٢، ص ٥.

(٣٤) المصدر نفسه، ص١.

(٣٥) الجمهورية العراقية، وزارة الخارجية، حقائق عن الحدود العراقية– الإيرانية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٠، ص٢.

(٣٦) المصدر نفسه، ص٢.

(٣٧) محمود علي الداؤود، أحاديث عن الخليج العربي، بغداد، مديرية الفنون الثقافية والشعبية، سلسلة الثقافة الشعبية (٧)، ١٩٦٠، ص١٥.

(٣٨) حبيب فارس عبد الله، المياه في العراق بين العامل المناخي والموقع الجغرافي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤١، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣، ص ٢٠٣.

(٣٩) حيدر علي حسين، تركيا في الاستراتيجية العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٧، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢، ص٤٥.

(٤٠) جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨١ بغداد، ١٩٨٢م، ص٥.

(٤١) منى حسين عبيد، العلاقات العراقية –التركية وأثرها على استقرار العراق، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٠، ٢٠١٥، ص ٩٧.

(٤٢) ظافر طاهر حسان، مشكلة المياه بين العراق وتركيا، اوراق دولية، جامعة بغداد، مركز دراسات دولية، العدد١٧٣، كانون الثاني٢٠٠٩، ص ١٤.

(٤٣) منى حسين عبيد، المصدر السابق نفسه، ص ٩٧.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٤٥) ظافر طاهر حسان، مشكلة المياه بين العراق وتركيا، اوراق دولية، مصدر سبق ذكره، ص ١٥–١٦.

(٤٦) بتول هليل، العراق وتركيا: دراسة في العلاقات السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، العد٢٧، ٢٠٠٣، ص ١٥١–١٥٢.

(٤٧) منى حسين عبيد، العلاقات العراقية –التركية واثرها على استقرار العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.

(٤٨) امال وهاب عبد الله، العراق والجوار العربي حسابات التوازن وخصوصية التفاعل، شروط الاندماج، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٢.

(٤٩) سفين جلال، اهمية الموقع الجغرافي للعراق، دراسة منشورة على منتدى الجغرافيين العرب، ٢٠١٣، للمزيد ينظر: https://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab17632 وقت وتاريخ الزيارة: ١١/١١/٢٠٢٠، ٧:٢٣ م.

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج دراسة مستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص٧٦.

(٥٢) محمد حسين شذر الوحيلي، العلاقات العراقية الايرانية بعد عام ٢٠٠٣: دراسة في المتغيرين السياسي والاقتصادي، بلا، دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٦، ص ٥.

(٥٣) محمد زباري، مشكلة تغيير مجرى شط العرب وتأثيره على تغيير الحدود النهرية بين العراق وإيران دراسة في الجغرافية السياسية، جامعة البصرة، مجلة أبحاث جامعة البصرة، العدد ٣(أ)، ٢٠١٨، ص١٥٧.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ص ١٦٦–١٦٧.

(٥٥) حنان صبحي، الصراع الاقليمي ودوره في زعزعة الأمن القومي العراقي، بلا، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ينظر على الرابط: https://www.politics-dz.com/. وقت وتاريخ الزيارة ٢٤/١١/٢٠٢٠، ٤:٤٥م.

(٥٦) محمد حسين شذر الوحيلي، العلاقات العراقية الايرانية بعد عام ٢٠٠٣: دراسة في المتغيرين السياسي والاقتصادي، مصدر سبق ذكره، ص٥.

(٥٧) فارس الخطاب، تقارير الصراع الإيراني–الأميركي وآثاره على الوضع السياسي في العراق، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٩، ص ٢.

(٥٨) ظلال جواد كاظم واحمد مرزوق عبد عون، الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق وأثرها في نمو ظاهرة الارهاب بعد عام ٢٠٠٣، جامعة الكوفة–كلية التربية للبنات، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ٢٧، بلا، ص ٢٨٣.

(٥٩) خافيير بوردون، السعودية والعراق: الحدودُ بوصفها محفزاً للتعاون، دراسات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، ٢٠١٩، ص ١٠.

(٦٠) محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج، مصدر سبق ذكره، ص ٢١١.

(٦١) جاسم الحريري، السياسة الخارجية السعودية: المتغيرات والمستقبل، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد ١٢٩، ٢٠٠٨، ص ١٤٨.

(٦٢) سعد الشريف، ويكلكس وسياسية السعودية العراقية، مجلة الحجاز، بلا، للمزيد ينظر الى الرابط التالي: http://www.alhejaz.org/seyasah/019803.htm وقت وتاريخ الزيارة: ٢٠٢٠/١١/٢٧، ٩:٣٠ ص.

(٦٣) التقرير الستراتيجي العراقي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بغداد، العراق، العدد الأول، ٢٠٠٨، ص ١٥٥–١٥٦.

(٦٤) محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦.

(٦٥) البنك الدولي، تقرير: تداعيات الحرب: الآثار الإقليمية للصراع في سوريا، ٢٠٢٠/٦/١٧، للمزيد ينظر الى الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/publication/fallout-of-war-in-syria وقت وتاريخ الزيارة: ٢٠٢٠/١١/٢٨، ١٠:٥٠م.

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) البنك الدولي، تقرير: تداعيات الحرب: الآثار الإقليمية للصراع في سوريا، المصدر السابق نفسه.

(٦٨) كرار أنور البديري، تقاطع الارادات الاقليمية وانعكاساتها على العراق بعد العام ٢٠١١، انقرة، دراسة مقدمة الى المؤتمر الدولي حول "العراق بعد عام ٢٠١١ "، ٢٠١٩، ص ١٠.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٩.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٧١) عبد الجبار زياد، أهمية اليمن "الذهبية" وأبعاد عوامل السيطرة في الساحة الدولية، للمزيد ينظر الى الرابط: https://sptnkne.ws/kWWQ وقت وتاريخ الزيارة: ٧:٠٥ م، ٢٠٢١/١/١٥.

(٧٢) سلمان العماري، واقع الصراع ومآلات الحَرب الجِيُوسياسِيّة في اليَمن، رؤيا للبحوث والدراسات، ٢٠١٩، للمزيد ينظر الى الرابط: https://ruyaa.cc/Page/author/salman وقت وتاريخ الزيارة: ٧:٤٥ م، ٢٠٢١/١/١٥.

(٧٣) المصدر نفسه.

(٧٤) احمد محمد ابو زيد، معضلة الامن اليمني– الخليجي: دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات، الامارات العربية المتحدة، المعهد الدولي للثقافة الدبلوماسية، بلا، ص ٧٩–٨٠.

(٧٥) طارق مقريسي، الأبعاد الجيواستراتيجية للحرب الأهلية الليبية، مركز افريقيا للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠، للمزيد ينظر الى الرابط: https://africacenter.org/ar/publication/geostrategic-dimensions-libya-civil-war/ وقت وتاريخ الزيارة: ١٠:٠٠م، ٢٠٢١/٣/٢٧.

(٧٦) المصدر نفسه.

(٧٧) المصدر نفسه.

المصادر

اولا: الكتب

١) ابتسام محمد عبد العامري، ورشة عمل مبادرة الحزام والطريق الصينية وتأثيرها على العراق، ٢٠٢٠

٢) احمد محمد ابو زيد، معضلة الامن اليمني–الخليجي: دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات، الامارات العربية المتحدة، المعهد الدولي للثقافة الدبلوماسية، بلا

٣) اسلام عيادي، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، ط١، برلين–المانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٩

٤) اصيل سلمان، مشروع ميناء الفاو الكبير وتأثير ميناء مبارك، دائرة البحوث في مجلس النواب العراقي، ٢٠١٩

٥) جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨١ بغداد، ١٩٨٢م

٦) الجمهورية العراقية، وزارة الخارجية، حقائق عن الحدود العراقية– الإيرانية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٠

٧) خافيير بوردون، السعودية والعراق: الحدودُ بوصفها محفزاً للتعاون، دراسات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، ٢٠١٩

٨) زينب عبدالله، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، ط ١، برلين–ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٩

٩) ظلال جواد كاظم واحمد مرزوق عبد عون، الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق وأثرها في نمو ظاهرة الارهاب بعد عام ٢٠٠٣، جامعة الكوفة–كلية التربية للبنات، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ٢٧، بلا

١٠) فارس الخطاب، تقارير الصراع الإيراني–الأميركي وآثاره على الوضع السياسي في العراق، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٩

١١) محمد حسين شذر الوحيلي، العلاقات العراقية الايرانية بعد عام ٢٠٠٣: دراسة في المتغيرين السياسي والاقتصادي، بلا، دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٦

١٢) محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج دراسة مستقبلية، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، ط١، الدوحة، ٢٠١٣

١٣) محمود علي الداؤود، أحاديث عن الخليج العربي، بغداد، مديرية الفنون الثقافية والشعبية، سلسلة الثقافة الشعبية(٧)، ١٩٦٠

١٤) نبيل جعفر المرسومي وحسين حيدر محمد الجزائري، ميناء الفاو الكبير الاهمية والموقع والتحديات، مركز المحور للدراسات والتخطيط الاستراتيجي، بلا

ثانيا: البحوث والأطاريح

١) امال وهاب عبدالله، العراق والجوار العربي حسابات التوازن وخصوصية التفاعل، شروط الاندماج، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، المجلة الدولية والسياسية، العدد ٢١، ٢٠١٢

٢) بتول هليل، العراق وتركيا: دراسة في العلاقات السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، العد٢٧، ٢٠٠٣

٣) التقرير الستراتيجي العراقي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بغداد، العراق، العدد الأول، ٢٠٠٨

٤) جاسم الحريري، السياسة الخارجية السعودية: المتغيرات والمستقبل، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد ١٢٩، ٢٠٠٨

٥) حبيب فارس عبد الله، المياه في العراق بين العامل المناخي والموقع الجغرافي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤١، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣،

٦) حسين حافظ وهيب، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية دراسات دولية، العدد٤٤، ٢٠١٠

٧) حيدر علي حسين، تركيا في الاستراتيجية العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٧، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢

٨) حيدر علي حسين، تركيا في الاستراتيجية العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٧، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢

٩) خضير عباس النداوي، الصدمة النفطية الثالثة لأسعار النفط في الاسواق العالمية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد ٨، ٢٠٠٨

١٠) سرمد امين عبد الستار، تداعيات الوجود العسكري الامريكي في العراق على المستوى الامني، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ٣٦، ٢٠٠٨

١١) سرمد عبد الستار امين، العراق بوابة التغيير في الشرق الاوسط وجهة نظر امريكية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، عدد ١١٢، ١٩٩٧

١٢) سعد عبيد السعيدي، الابعاد الاقتصادية الدولية للربط السككي بين العراق والكويت، مؤتمر تحالف ادارة الرأي العام، بغداد، ٢٠٢٠.

١٣) ظافر طاهر حسان، مشكلة المياه بين العراق وتركيا، اوراق دولية، جامعة بغداد، مركز دراسات دولية، العدد١٧٣، كانون الثاني٢٠٠٩

١٤) ظاهر عبد الزهرة الربيعي واحمد حسن مجهول الحسناوي، الاهمية الجيواقتصادية للعراق في الاستراتيجيتين الامريكية والصينية، مجلة الخليج العربي، المجلد ٤٧، العدد (١-٢)، ٢٠١٩

١٥) عمر عبد الجبار كامل، (مستقبل مكانة العراق في التفكير الاستراتيجي الامريكي)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٦

١٦) كرار أنور البديري، تقاطع الارادات الاقليمية وانعكاساتها على العراق بعد العام ٢٠١١، انقرة، دراسة مقدمة الى المؤتمر الدولي حول "العراق بعد عام ٢٠١١ "، ٢٠١٩

١٧) محمد زباري، مشكلة تغيير مجرى شط العرب وتأثيره على تغيير الحدود النهرية بين العراق وإيران دراسة في الجغرافية السياسية، جامعة البصرة، مجلة أبحاث جامعة البصرة، العدد ٣(أ)، ٢٠١٨

١٨) منى حسين عبيد، العلاقات العراقية –التركية وأثرها على استقرار العراق، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٠، ٢٠١٥

١٩) يسرى مهدي صالح، المتغيرات المؤثرة في سياسة العراق الخارجية تجاه الخليج العربي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد–كلية العلوم السياسية، العدد ٤١، ٢٠١٠

ثالثا :- المقالات المنشورة في الانترنيت

١) البنك الدولي، تقرير: تداعيات الحرب: الآثار الإقليمية للصراع في سوريا، ٢٠٢٠/٦/١٧، للمزيد ينظر الى الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/publication/fallout-of-war-in-syria وقت وتاريخ الزيارة: ٢٠٢٠/١١/٢٨، ١٠:٥٠م.

٢) حنان صبحي، الصراع الاقليمي ودوره في زعزعة الأمن القومي العراقي، بلا، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ينظر على الرابط: https://www.politics-dz.com/. وقت وتاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١١/٢٤، ٤:٤٥ م.

٣) سعد الشريف، ويكلكس وسياسية السعودية العراقية، مجلة الحجاز، بلا، للمزيد ينظر الى الرابط التالي: http://www.alhejaz.org/seyasah/019803.htm وقت وتاريخ الزيارة: ٢٠٢٠/١١/٢٧، ٩:٣٠ ص.

٤) سفين جلال، اهمية الموقع الجغرافي للعراق، دراسة منشورة على منتدى الجغرافيين العرب، ٢٠١٣، للمزيد ينظر: https://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab17632 وقت وتاريخ الزيارة: ٢٠٢٠/١١/١١، ٧:٢٣ م.

٥) سلمان العماري، واقع الصراع وما آلت الحَرب الجِيُوسياسِيّة في اليَمن، رؤيا للبحوث والدراسات، ٢٠١٩، للمزيد ينظر الى الرابط: https://ruyaa.cc/Page/author/salman وقت وتاريخ الزيارة: ٧:٤٥ م، ٢٠٢١/١/١٥.

٦) صالح عوض، كيف تم استثناء العواصم العربية، مقال منشور في صحيفة رأي اليوم، بتاريخ: ٢٠٢٠/٩/٢٧ https://www.raialyoum.com

٧) طارق مقريسي، الأبعاد الجيواستراتيجية للحرب الأهلية الليبية، مركز افريقيا للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠، للمزيد ينظر الى الرابط: https://africacenter.org/ar/publication/geostrategic-dimensions-libya-civil-war/ وقت وتاريخ الزيارة: ١٠:٠٠م، ٢٠٢١/٣/٢٧.

٨) عبد الجبار زياد، أهمية اليمن "الذهبية" وأبعاد عوامل السيطرة في الساحة الدولية، للمزيد ينظر الى الرابط: https://sptnkne.ws/kWWQ وقت وتاريخ الزيارة: ٧:٠٥ م، ٢٠٢١/١/١٥.

٩) كارل كالتنثالر واخرون: حوار استراتيجي أمريكي–عراقي، مسألة مصالح وتوقعات، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، ٢٠٢٠، متاح على الرابط: تاريخ ووقت الزيارة:٢٠٢٠/١١/١٤، ١٠:٤٥م https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/Iraq-Strategic-Dialogue-United-States

١٠) المؤتمر السنوي الثالث لمراكز الابحاث العربية، دول مجلس التعاون الخليجي: السياسة والاقتصاد في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، متاح على الرابط: https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_04C0116E.pdf

١١) ندى علي، طريق الحرير الجديد بين مطبات الديون ومغناطيس الاستثمار، مقال منشور على شبكة النبأ المعلوماتية بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢١، متاح على الموقع: https//annabaa.org/Arabic/economic reports/17317